

وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قرار رقم ٩٧٥ لسنة ٢٠١٤

وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة

المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ليكون مسميها الهيئة المصرية العامة

للمواصفات والجودة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية المصرية والقرارات الوزارية المكملة له ؛

وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

رقم (٣١٣) المنعقد بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ؛

قرر:

(مادة أولى)

يلتزم المنتجون والمستوردون للسلع والمنتجات الكيماوية والهندسية والمقاييس المدرجة بهذا القرار بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية وهي :

م	رقم المواصفة	اسم المواصفة
١	٣٨٦٢	الحفاضات الصحية النسائية .
٢	٢٦٩ ج ٢	البلاط الأسمنتي «الجزء الثانى» : البلاط الأسمنتي للاستخدام الخارجى .
٣	٧٨١٩	أسطوانات الغاز - متكررة التعبئة الملعومة والمصنوعة من الصلب - ذات ضغط اختبار ٦٠ بار وأقل .
٤	٧٨٢٠	كفاءة استهلاك الطاقة للأجهزة المنزلية الكهربائية - طرق قياس وحساب كفاءة استهلاك الطاقة لغسالات الأطباق المنزلية الكهربائية .
٥	٧٨٢١	كفاءة استهلاك الطاقة للأجهزة المنزلية الكهربائية - طرق قياس وحساب كفاءة استهلاك الطاقة لمراوح الهواء الكهربائية .
٦	٧٨٢٣	متطلبات كفاءة الطاقة للمصابيح الكهربائية .
٧	٣٦٨ ج ٤	أجهزة قياس ضغط الدم من الخارج - الجزء الرابع : إجراءات الاختيار لتحديد دقة النظام الألى الشامل لأجهزة قياس ضغط الدم من الخارج .
٨	٤٦٠٩ ج ٥	معدات الحقن للاستخدام الطبى - الجزء الخامس : مجموعات سحاحات الحقن ذات الاستخدام الواحد بتأثير الجاذبية .

(مادة ثانية)

يمنح المنتجون والمستوردون مهلة مقدارها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتوفيق أوضاعهم وفقاً لأحكامه .

(مادة ثالثة)

تطبق أحكام هذا القرار والقرار الوزارى رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ على المواصفات القياسية المصرية الكيماوية والهندسية والمقاييس المدرجة بهذا القرار ، كما تسرى أحكام هذه المادة على المواصفات القياسية المصرية الكيماوية والهندسية والتي ترد من القوائم المكملة بعد إصدارها .

(مادة رابعة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠١٤/١٢/١٨

وزير الصناعة والتجارة

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

منير فخرى عبد النور